مؤتمر الاستراتيجيات المستقبلية لقطاع الاستشفاء في لبنان

في ٢٨ تشرين الثاني الفائت، افتتح وزير الصحة في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل مؤتمر «الاستراتيجيات المستقبلية لقطاع الاستشفاء في لبنان» Medhealth Beirut، في فندق «لو رويال»- ضبيه، بدعوة من وزارة الصحة العامة، بالتعاون مع اتحاد المستشفيات العربية، ونقابتي المستشفيات والممرضات والممرضين.

حضر الافتتاح الأمين العام لاتحاد المستشفيات العربية الدكتور توفيق خوجة، رئيس اتحاد المستشفيات العربية الدكتور فوزي عضيمي، نقيب الأطباء البروفسور أنطوان بستاني، نقيب المستشفيات الخاصة المهندس سليمان هارون، نقيبة الممرضين والممرضات هيلين نويهض، وحشد من الفاعليات والعاملين في القطاعين الصحي والاستشفائي والإعلاميين.

عضيمي

بعد النشيد الوطني وتقديم من أليس بويز، تحدث عضيمي فلفت إلى «أن صحة الوطن من صحة أبنائه، وصحة أبنائه من صحة مؤسساته الصحية، فالصحة ليست بثمن، ولكن لها كلفة تتزايد سنويا بمعدل لا يقل عن ٤ في المئة»، وقال: «في لبنان لدينا سوق استشفائية عريقة تتميز بشريا وتقنيا، وقد ساهمت في تطوير العديد من المجتمعات الصحية العربية، وفي العالم، وعندما أنشأنا اتحاد المستشفيات العربية منذ ١٤ سنة، كان طموحنا ولم يزل ببناء سوق استشفائية عربية موحدة خاصة، وإن نهضة كبيرة صحية حدثت في العديد من الأقطار العربية، وهي تقدم أفضل الخدمات، وأملنا كبير في أن نتوصل في اعمال هذا المؤتمر إلى آلية عمل وخريطة طريق نستطيع من خلالها تحقيق العمل على تعزيز تبادل المعلومات بين المؤسسات الاستشفائية، وعمل اللجان الطبية في التأهيل الطبي المستمر وضمان الجودة بالتنظيم الاداري وفعاليته، وصولا إلى الكلفة العادلة للتقديمات الاستشفائية والتوفيق بين الجودة والاقتصاد من دون أي تباخل».

أضاف: «صحيح أن كل ما ننظمه في هذا الملتقى ونصدر من مقررات وتوصيات، هي كلها في خدمة المريض. أما إذا أراد أن يؤمن بنفسه على صحته وأن يراقب إدارة هذا التأمين فما عليه إلا أن يتجمع في مجتمعه من أجل تأسيس صندوق تعاضد صحي، حيث الفرد يساند المجموعة، والمجموعة تغطي كلفة مرض الفرد. وهذا الإنشاء الذي وضعه الراحل الرئيس فؤاد شهاب ونفذه الرئيس الياس سركيس أكد انتشاره حاليا في لبنان لما يقل عن ٢٠٠ الف متعاضد يساعدون بعضهم البعض بشكل كامل أو متكامل. فهذا هو أيضا الحل الوحيد المهم والضروري للمشكلة الصحية في لبنان».

الدكتور فوزي عضيمي

نويهض

وعرضت نويهض «لما يمر به القطاع الصحي وما يلف المستشفيات ويدور في فلكها». وقالت: «سلط الإعلام أخيرا، الضوء على المستشفيات على انها FIELD KILLING، وقد اثيرت مشاكل وقضايا أخرى كالتقصير في حماية المرضى عند إجراء العمليات ومخاطر أخرى. إنها لحظات خطيرة، ومقلقة للغاية لأنها أدت إلى اهتزاز القطاع الصحي، وهي تتطلب منا جميعا العناية والحذر. إنها لحظات يغلب فيها الشك على اليقين، والخوف على الاطمئنان، والتهور على الحكمة».

ودعت المرضين والممرضات إلى «ضرورة التزام أدبيات المهنة والمناقبية العالية واخلاقيات»، وقالت: «عملنا مهنة ورسالة سامية تهدف إلى ملامسة الجميع في الصحة والمرض وتؤثر في حياة الناس بجودة العناية التمريضية والرعاية والحماية والرفاه الصحي».

وطالبتهم ب»التواصل الدائم مع النقابة، وخصوصا في الأوقات الحرجة والازمات، وبتغليب الحق على الباطل والتأكيد دائما اننا جميعا تعمل تحت سقف القانون».

بستاني

وألقى بستاني كلمة قال فيها: «آن الأوان لأن نعيد النظر في استراتيجياتنا لتتماشى مع المستجدات، لا سيما في ما يتعلق بالمستشفيات، الأطباء، ومستوردي الأدوية»، وقال: «نحن في صدد وضع استراتيجية مستقلة، بالتعاون مع المتخصصين في لبنان والعالم العربي».

وشدد على أن «نقابة الأطباء أمام مسؤوليات في صياغة أخلاق المهنة»، مؤكدا «دورها الفعال في تصويب الآداء الطبي وترشيد الأطباء المستدام من خلال المؤتمرات والدراسات».

النقيب المهندس سليمان هارون

هارون

من جهته، قال هارون: «مع أصوات الانفجارات الارهابية، ووقع الشتائم المتبادلة على الاذاعات وشاشات التلفزة، لم يعد أحد يسمع أنين الناس القابعين في بيوتهم والقلقين على حاضرهم واليائسين من مستقبلهم في وطنهم، فالقطاع الصحي يعيش تحت وطأة هذا الواقع، ويستمر يبحث عن الحلول المتعثرة».

أضاف: «إن نقابة المستشفيات تبقى ملتزمة القيام بما عليها القيام به، فتشير الى مكامن الخلل وتتابع سبل معالجتها مع المسؤولين. لقد نجحنا تارة، وأخفقنا طورا، ولم يكن النجاح مرة كاملا أو الفشل كاملا. أحيانا كثيرة، نسمع شكاوى على المستشفيات والأطباء».

خوجه

وشكر خوجه رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وحكومته كما شكر الوزير علي حسن خليل لرعايته هذا الحدث العلمي المهم. وأشاد بجهود الدكتور فوزي عضيمي المميزة وفريق العمل الذي يسانده، ممثلا باللجنة المنظمة برئاسة أليس يمين وجميع أعضاء اللجان العاملة في هذا المؤتمر.

الوزير خليل يقلد خوجه وساما

وزير الصحة

كلمة الختام كانت لراعي المؤتمر الوزير حسن خليل الذي قال: هي مناسبة لنؤكد ان سياستنا هي التشديد والتشجيع على المبادرة الفردية في مجالات الصحة كما في كل المجالات، وهذه واحدة من سمات وطننا لبنان، تميز بها على الدوام، أن ندفع في اتجاه التشجيع للاستثمار على مثل هذه المشاريع، وهذا لا يعني على الاطلاق أن تخرج وزارة الصحة عن مسؤوليتها في رسم الضوابط التي تجعل من هذا القطاع قطاعنا قادرا على تلبية حاجات الناس بأقل كلفة ممكنة، وبأعلى جودة يمكن أن تتأمن، ليبقى القطاع ضامنا ليس فقط للمؤسسات واصحاب المؤسسات، بل للمواطن اللبناني ولصحته بالدرجة الاولى.

وأشار الى أن المضاربة بين المؤسسات في تحقيق المستوى الافضل في تقديم الخدمات بالكلفة الأقل، هو أمر نريده وندفع في اتجاهه، لأن في مثل هذا الامر تشجيعا على تقديم الأفضل على الدوام، وهذه المنافسة هي التي كانت في صلب التوجه الذي رسم لبرنامج اعتماد المستشفيات، والذي قطع أشواطا متقدمة جعلت لبنان في موقع متقدم وسباق على هذا الصعيد. وإننا هنا نشدد، بالاضافة الى برامج الاعتماد، على تفعيل عمل اللجان المنتخبة في المستشفيات، مثل اللجان الطبية، ولجان مكافحة الامراض أو الالتهابات، ولجان التثقيف العلمي وغيرها من اللجان التي تعطي العمل داخل المستشفيات واقعا مختلفا كليا عن الواقع الذي يرسم لمثل هذا القطاع، بأنه قطاع يتسم بالتجارية فقط.

اضاف خليل: بالخلاصة، ما نقدم عليه اليوم من بحث في استراتيجية

لتطوير القطاع الاستشفائي بالعمق مع سياسة الوزارة في اقرار التغطية الصحية الشاملة والالزامية في لبنان. وهذا امر ربما قد طرح في اكثر من مناسبة. لكن في هذا الظرف المعقد والسياسي الذي تعطلت معه ادارات الدولة والمؤسسات. استطعنا مستفيدين من هذا الظرف. ان نستكمل النقاش الذي بدأناه والذي اوصل الى اعداد مسودة لهذه الخطة. استكملناه بنقاش جدي وهو مفتوح حاليا مع الفريق المختص في رئاسة الحكومة ونستطيع القول اننا اصبحنا امام مشروع جاهز وحاضر ليطرح على اول جلسات الحكومة المقبلة تمهيدا لاقراره.

وقال: نحن في اطار خطتنا هذه اعتمدنا كثيرا على قاعدة الرعاية الصحية الاولية التي تشكل اساس نظامنا الصحي. والتي اثبتت انها حاضرة لمواكبة التحديات التي تواجه لبنان. واضاف: نحن نواجه تحدي وجود اكثر من مليون نازح سوري على الاراضي اللبنانية ومع ما سيتوجب هذا الامرمن اعباء مضاعفة على القطاع الصحي والاستشفائي. وما يستوجب ايضا الكثير من التقديمات والخدمات والمبادرات التي تترك على عاتق وزارة الصحة في مايتعلق بحملات التلقيح لكثير من الامراض التي تشكل مشكلات امام اللبنانيين.

وقال: هناك امور اخرى تتصل بالسياحة الصحية وهي من الامور التي تشكل هدفا استراتيجيا لافاق وعمل الاستشفاء في لبنان ويجب ان تكون جزءا من توصيات اي مؤتمر يعمل على هذا الصعيد.

حوار مفتوح مع وزراء الصحة والعمل والسياحة

وقد شارك وزراء الصحة والعمل والسياحة في حكومة تصريف الاعمال علي حسن خليل وسليم جريصاتي وفادي عبود في حوار مفتوح خلال الجلسة الاولى من المؤتمر.

وتحدث في الجلسة. التي أدارها الاعلامي سعيد غريب وعنوانها «اصحاب القرار في تحسين قطاع الرعاية الصحية في لبنان». الدكتور حسن وزني عن «دقة المرحلة التي يمر بها الاستشفاء في لبنان في ظل الظروف المعيشية والامنيةالصعبة». مؤكدا ان «العمل جار منعا لعودة الاستشفاء الحكومي الى الصورة غير الجديرة بالثقة التي كانت سائدة قبل العام ١٩٩٦».

وتطرق الدكتور محمد بشير من مستشفى «الرسول الاعظم» الى موضوع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و«الخلل في انظمته وما يعيق عمله من نقص في الموارد البشرية وتأخره في دفع المستحقات الى المستشفيات».

كما طرح الدكتور سيزار باسيم من مركز الشمال الصحي CHN. موضوع التغطية الصحية الشاملة. سائلا عن مدى التعاون والتنسيق بين الوزارات المختصة والشركاء من مستشفيات واطباء وغيرهم.

اما الدكتورة ضيا حسن من مستشفى «بللفو» BMC. فتناولت موضوع السياحة الصحية «رغم ان الوضع الحالي في لبنان غير مشجع». مشددة على دورها الكبير في دعم الاقتصاد الوطني.

من جهته. قال خليل: هناك قلق على قطاع الاستشفاء الحكومي لكنه سياسي بالدرجة الاولى. فقد رأيت خلال السنتين المنصرمتين تفوقا مطردا لهذا القطاع. لبنان لا يزال يحتل موقعا متقدما على مستوى العالم العربي والعالم. واستخدامه للتقنيات الحديثة مقارنة مع سائر البلدان هو أعلى من المعدلات التي من المفترض ان يكون عليها.

وأشار الى ان هناك توسعا على مستوى الاستشفاء الحكومي لناحية العدد والاختصاصات والاقسام الجديدة». وقال: «يجب ان نناقش جديا تحويل المستشفيات الحكومية الى مؤسسات عامة. وهذا القرار اتخذ قبل سنوات ونحن في مرحلة تتطلب منا اجراء اعادة تقييم لتجربة المؤسسات العامة. فليس هناك مستشفيات حكومية. إنما مستشفيات تديرها مؤسسة عامة مستقلة ماليا وإداريا تحت وصاية وزارة الصحة.

أضاف: نحن في حاجة الى ترشيد الاعلام للقيام بحملة مشتركة. حيث ان هناك مسؤولية عليه اليوم بكشف الثغرات. من دون المساهمة في هدم القطاع الاستشفائي من خلال المؤسسات. كما ان هناك حاجة لإعادة النظر في بعض العمليات الطبية في ما يتعلق بصندوق الضمان. وأكد على الشراكة بين كل العناصر المكونة للقطاع الصحي لتأمين التغطية الصحية الشاملة. حيث أن زهاء ٥٢ في المئة من الشعب اللبناني مكشوفون صحيا.

جريصاتي

بدوره. لفت جريصاتي الى ان دور وزارة العمل هو دور وصاية على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. مشيرا الى مرور النظام بمراحل عديدة الى أن استقر به الحال على ما هو عليه الآن من شوائب.

وعدد الانجازات الستة التي تحققت في عهد الحكومة حكومة تصريف الأعمال. وهي: إعادة النظر بالتعرفات الطبية في الضمان الاجتماعي. إنجاز اقتراح قانون الحماية الاجتماعية. التقاعد. إجراء مباراة لمجلس الخدمة المدنية للمرة الأولى منذ سنوات والحق الناجحون بالفروع المختلفة لصندوق الضمان. ضم شرائح من المجتمع الأكثر فقرا بعدما كانت منكشفة صحيا. وضع مشروع لتقسيط الغرامات على الاشتراكات المتأخرة والاعفاء من كثير منها. إدخال المكننة الى آلية عمل الصندوق بفضل هبة اوروبية بهدف الوصول الى التفاعل الالكتروني من قبل المواطن.

وأشار الى الاخفاقات في تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي هيكليا وإداريا وماليا. مشددا على الجهود التي يبذلها في هذا الاطار والتي من المتوقع أن تصل الى النتائج المرجوة.

عبود

وقدم عبود طروحات قارن فيها بين موازنة وزارة الصحة البالغة ٥٠٠ مليار ليرة. وموازنة وزارة السياحة التي لا تتعدى ١٥ مليارا وهي تساهم بـ٢٢ في المئة من الدخل القومي.

ولفت الى ان ٤٨ في المئة من الشعب اللبناني مكشفون صحيا. مقترحا أن يشتري الضمان الخدمة الصحية من القطاع الخاص ويبقى مراقبا لأن في ذلك توفيرا كبيرا في التكاليف. مشددا على العلاقة العضوية بين السياحة والأمن. موضحا أن أساس اهتمامات وزارة السياحة هي السياحة الصحية.

وأشار الى تطور السياحة الصحية في البلدان العربية التي تستقطب الأطباء اللبنانيين بأجر يتراوح بين نصف مليون ومليون دولار سنويا. بهدف استقطاب طالبي الخدمات الطبية لا سيما خليجيا. داعيا الى عدم الاستسلام رغم الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان .

التوصيات

وبعد عدة جلسات استمرت على مدى يومين وتميّزت بالنقاش الهادئ صدر عن المؤتمر التوصيات الآتية:

١ - إعادة النظر بالعقود الموقعة بين المستشفيات والجهات الضامنة الرسمية وخصوصا وزارة الصحة العامة بما يحقق التوازن بين كافة الأطراف.

٢ - شمول المستشفيات بالقروض المدعومة من مصرف لبنان.

٣ - تخفيض نسبة الدفع المباشر على العناية الصحية. وذلك من خلال توسيع البرامج وشبكة الخدمات للرعاية الصحية الأولية وتلبية الإحتياجات الصحية للأمراض المزمنة والنفسية وحالات الإدمان.

٤ - إعتماد الجهات الضامنة للمعايير الواضحة خلال التدقيق في الملفات والسجلات الطبية.

٥ - دعم وتشجيع الدراسات والأبحاث داخل المستشفيات وذلك من خلال إيجاد آليات تمويل من قبل الدولة.

٦ - مراقبة واستيراد وإستعمال المستلزمات والمغروسات الطبية ووضع وتطبيق الآليات اللازمة لذلك.

٧ - مواكبة التطور التكنولوجي للأعمال الطبية من خلال إدخال تلك الأعمال مع مستلزماتها في جداول الأعمال الطبية.

٨ - الإعفاء من الرسوم والضرائب لمدة عشر سنوات على التقنيات والتكنولوجية الجديدة في المستشفيات لاسيما تلك التي تحسن الأداء الطبي.

٩ - إتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة والتشدّد في منح التراخيص التي تعطى لإجراء الأعمال الجراحية في العيادات اوالمباني السكنية خلافاً للقوانين.

١٠ - إعتماد الموضوعية في نقل الأخبار التي تطال قطاع الإستشفاء وتوّخي الدقة من قبل وسائل الإعلام قبل نشرها حتى لا يتحول النقد الى هدم البناء الإستشفائي.

١١ - تطوير نظام الإعتماد الحالي ليشمل سائر المراكز والمستوصفات والمختبرات وسواها.

١٢ - إعادة النظر للمستشفيات الحالية ومدى تناسبها مع معايير نظام الإعتماد المقترحة.

١٣ - تشجيع ودعم برامج التدريب والتثقيف المستمر للقطاع التمريضي في كافة المستشفيات بغية تحسين جودة الخدمات الطبية وتعزيز سلامة المرضى.

١٤ - تقييم تجربة نظام الإعتماد لناحية إعادة النظر بالمعايير المعتمدة وتوحيد الآليات وطرق المسح.

١٥ - إصدار المراسيم التطبيقية التي تحدد الشروط الفنية والصحية لإنشاء المستشفيات العامة والإقامة الطويلة كذلك (المستشفيات المتخصصة والجامعية).

١٦ - تعديل قانون المستشفيات ليواكب التجارب والتطورات الحاصلة في مجال ترخيص المستشفيات.

١٧ - التشدد في تطبيق المرسوم ٨٠٠٦ الصادر عام ٢٠٠٢ والمعدل بالمرسوم ١٣٣٨٩ في ٢٠٠٤/٩/١٨ القاضي بتحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها.

١٨ - التشديد على دور نقابة الأطباء والجمعيات العلمية بغية توحيد البرتوكولات الطبية وإعتماد الممارسات الفضلى في إطار ممارسة مهنة الطب. وذلك من خلال أنظمة تقييم يكون فيها التثقيف الطبي أحد عناوينه إضافةً إلى عناوين أخرى (السلوك والأخطاء الطبية ...) .

١٩ - العمل على إستكمال مشروع البطاقة الصحية وإقراره وإعتماد نظام الإحالة لتحقيق مبدأ تطبيق الرعاية الصحية الشاملة للمواطنين.

٢٠ - العمل على المتابعة مع المعنيين من أجل توقيع إتفاقيات تعاون صحية تساهم في تفعيل السياحة الصحية.

٢١ - تفعيل وإنشاء لجان في الوزارة مثل لجنة التخطيط الصحي. لجنة الإعتماد. لجنة الأداب لترشيد الإعلام.

٢٢ - تبنّي تعديل بعض المواد القانونية لتطوير عمل الحركة التعاضدية والتعاون مع المراجع الرسمية لدعم العمل التعاضدي.

٢٣ - تحفيز جميع الأطراف على المشاركة في وضع الحلول والإستراتيجيات المستقبلية للقطاع الصحي وحثّ كل طرف على تحمل مسؤولياته.